جامعة الشاذلي بن جديد

كلية الحقوق والعلوم السياسية

الملتقى الوطني الافتراضي حول

مستجدات قانون الصفقات العمومية12/23

بين الموجود والمنشورد

الاسم واللقب: صابر بن صالحية

الوظيفة: أستاذ محاضر –أ–

التخصص: قانون التعمير والتهيئة العمرانية

المؤسسة: جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–

الهاتف: 0797367857

البريد الالكتروني: bensalhiasaber@gmail.com

s.bensalhia@univ-eltarf.dz

عنوان المداخلة:

اعتماد الرقمنة في طرق إبرام الصفقات العمومية آلية لتعزيز شفافية المنافسة.

ملخص

لقد عرف العالم ثورة رقمية مست جميع الميادين والقطاعات ، حيث اصبحت جميعها تتم بطريقة آلية باستخدام وسائط الكترونية و هو ما أدى بالدولة الجزائرية على تركيز جهودها من أجل إدخال الادارة الإلكترونية تدريجيا ضن مرافقها العمومية لتسهيل جميع الأعمال الادارية و الخدماتية، ومن أهم المجالات التي تحتاج إلى الرقمنة و اعتماد المعاملات الإلكترونية مجال الصفقات العمومية، حيث سعى المشرع من خلال التعديلات المتعاقبة للقوانين المنظمة لها آخرها القانون 12/23 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية إلى استحداث اجراءات الاتصال وتبادل المعلومات بالطرق الالكترونية، وتأسيس بوابة الكترونية تهدف إلى المساواة وحرية المنافسة تكريسا للشفافية وهو ما يصطلح عليه في بعض التشريعات ب " **نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية**"

Abstract:

The world has witnessed a digital revolution that has affected all fields and sectors, as they have become automated through the use of electronic means. This has led the Algerian state to focus its efforts on gradually introducing e-government within its public institutions in order to facilitate all administrative and service-related activities.

One of the most important areas in need of digitalization and the adoption of electronic transactions is public procurement. The legislator has sought, through successive amendments to the laws governing this field—most recently Law 23/12, which establishes the general rules related to public procurement—to introduce procedures for communication and information exchange through electronic means, and to establish an electronic portal aimed at ensuring equality and freedom of competition in order to promote transparency. This is referred to in some legislations as the “dematerialization of public procurement.”

مقدمة

تعد الصفقات العمومية أحد الوسائل الرئيسية التي تعتمدها الدولة لتلبية احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية عبر تمويل مشاريع مختلفة في مجالات البنية التحتية، التعليم، الصحة، وغيرها من القطاعات وفي الجزائر، كما في العديد من البلدان الأخرى، تمثل عملية إبرام الصفقات العمومية تحديا كبيرا يتعلق بالشفافية والمنافسة النزيهة لذلك اعتمدت الجزائر على غرار باقي الدول على الرقمنة كأداة أساسية لتحسين وتطوير هذه العمليات.

حيث تعتبر الرقمنة في طرق إبرام الصفقات العمومية من القضايا الهامة التي تستحق الدراسة والتحليل، حيث يمكن للرقمنة أن تساهم في تعزيز شفافية المنافسة وتحسين كفاءة العمليات وعليه تحقيق التوازن والعدالة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين .

حيث تقدم البوابة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية في التشريع الجزائر فرصة للتحول الرقمي والتحسين الكبير في كفاءة العمليات و تعد من الخطوات المهمة نحو تحسين الشفافية وتبسيط الإجراءات، وتحقيق الكفاءة في إدارة الأموال العامة وبما أن الرقمنة أصبحت أمرا حتميا في العصر الحالي فإن اعتماد المشرع الجزائري الرقمنة من خلال البوابة الالكترونية يهدف إلى تكريس شفافية مجال الصفقات العمومية في الجزائر.

وبهدف التوصل إلى تحقيق الأهداف من هذه الدراسة يستوجب منا الأمر القيام بطرح التساؤلات التالية:

ما هي القوانين التي تم من خلالها اعتماد الرقمنة في طرق إبرام الصفقات العمومية ، و إلى أي مدى ساهمت في تعزيز شفافية المنافسة ؟

وهدا ما سنحاول الاجابة عليه من خلال:

المحور الأول: الاطار القانوني للبوابة الالكترونية في مجال الصفقات العمومية.

المحور الثاني: العمل بالبوابة الالكترونية للصفقات العمومية.

المحور الاول

الاطار القانوني للبوابة الالكترونية في مجال الصفقات العمومية

حيث أنه منذ سنوات، بدأت الجزائر في تنفيذ عدة إصلاحات بهدف تحسين منظومة الصفقات العمومية، وكانت البوابة الإلكترونية جزءاً أساسياً من هذه الإصلاحات

وتجسيدا لذلك تم انشاء بوابة الكترونية للصفقات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 236/10[1] تحتوي على نظام يسمح بتبادل المعلومات والوثائق الكترونيا وابرام الصفقات العمومية مع تأمينها و حمايتها.

وتم احالة طريقة سير وعمل البوابة الالكترونية لقرار يصدره وزير المالية الذي تأخر صدوره الى غاية 2013/11/17[2]، ثم صدر بعدها مرسوم رئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 23 سبتمبر 2015[3]، تم إنشاء

[1] المرسوم الرئاسي رقم236/10 المؤرخ في 07 أكتوبر 2010 ، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية ، ج . ر ، ع62،الصادرةبتاريخ ،07 أكتوبر 2010.

البوابة الإلكترونية الخاصة بالصفقات العمومية هذه البوابة تهدف إلى تسهيل إجراء الصفقات العمومية، وتمكين الأطراف المعنية (الهيئات العمومية، المقاولات، والموردين) من التفاعل بفعالية عبر الإنترنت و قد صدر القانون رقم 12/23[4] للتأكيد على هده التجربة المستحدثة والتوسيع من نطاقها.

أولا: الرقمنة في الصفقات العمومية

تعد الرقمنة في الصفقات العمومية من أبرز مظاهر التحول الرقمي الذي يشهده العالم المعاصر، حيث لم تعد الإدارة العمومية بمعزل عن التطورات التكنولوجية المتسارعة، بل أصبحت مطالبة بتبني أدوات حديثة تضمن الفعالية والشفافية في تسيير الشأن العام،وفي هذا السياق برزت الرقمنة كخيار استراتيجي يهدف إلى تحديث منظومة الصفقات العمومية والارتقاء بها من الأساليب التقليدية الورقية إلى بيئة رقمية متكاملة.

إن الرقمنة في الصفقات العمومية تعد من الآليات الرئيسية التي يمكن أن تساهم في تعزيز الشفافية والمنافسة في الجزائر رغم التحديات التي قد تواجهها، فإن التحول الرقمي يمثل خطوة هامة نحو تحسين الأداء الإداري وتوفير بيئة أعمال أكثر نزاهة وفعالية من خلال اعتماد هذه التقنيات الحديثة وتطوير البنية التحتية اللازمة، يمكن للجزائر تحقيق نقلة نوعية في إدارة صفقاتها العمومية وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع الاقتصادي.

---

[2] القرار الوزاري الصادر في 07 نوفمبر 2013 ، المحدد لمحتوى البوابة الالكترونية وكيفيات سيرها و كيفيات تبادل المعلومات بطريقة الكترونية ،ج ر ع21 الصادر في 09 أفريل 2014.

[3] المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 1015 و المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام، ج ر، ع 50 ،الصادرة بتاريخ .20 سبتمبر 2015.

[4] القانون رقم 12/23 المؤرخ في 5 أوت 2023 ،يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية، ج ر، ع 51 ،الصادرة بتاريخ 6 أوت 2023.

فالرقمنة تعني التحول من الإجراءات التقليدية الورقية إلى الأنظمة الرقمية، مما يساهم في تسريع وتحسين الأداء الإداري ويقلل من المخاطر المرتبطة بالفساد وسوء التسيير في الجزائر حيث أن الرقمنة في إبرام الصفقات العمومية أداة فعالة لتحسين الشفافية والمنافسة حيث تتيح للمتعاقدين متابعة الصفقات بشكل آني، مما يضمن توفير معلومات واضحة ودقيقة عن جميع مراحل إبرام الصفقة كما تساهم في تسهيل الوصول إلى المعلومات من خلال المنصة الرقمية، أين يتمكن جميع المتعاملين من الاطلاع على تفاصيل العروض، الشروط والمواصفات، مما يضمن الشفافية والنزاهة.

كما تساهم في تقليص الاحتكاك المباشر بين الإداريين و المتعاقدين، مما يقلل من فرص الفساد أو المحاباة في الصفقات.

من خلال الرقمنة، يمكن للمتعاقدين من مختلف المناطق التنافس على نفس العروض بشكل نزيه وشفاف، مما يسهم في تحسين نوعية الخدمات أو المشاريع المقدمة، فالرقمنة تهدف إلى تعزيز النزاهة والمساءلة وتحقيق التوازن والعدالة.

فالرقمنة وسيلة فعالة لتحسين جودة الخدمات العمومية وترشيد النفقات، حيث تُمكّن من إدارة أفضل للموارد وتعزيز كفاءة الإنفاق العمومي. كما أنها تدعم توجه الدولة نحو إرساء إدارة إلكترونية حديثة، قادرة على مواكبة التحديات الاقتصادية والتكنولوجية.

وعليه يمكن القول إن الرقمنة في الصفقات العمومية ليست مجرد خيار تقني، بل هي ضرورة حتمية تفرضها متطلبات العصر، لما لها من دور محوري في تحقيق الشفافية، وتعزيز الثقة بين الإدارة والمتعاملين، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة.

ثانيا: البوابة الالكترونية للصفقات العمومية

تتعرف البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية بأنها منصة رقمية تنشئها الدولة من أجل إدارة ونشر ومتابعة إجراءات الصفقات العمومية، حيث تمكِن من الاتصال وتبادل المعلومات إلكترونيا بين المصلحة المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين، كما تهدف إلى ضمان الشفافية وتكافؤ الفرص وتسهيل الوصول إلى الطلبات العمومية وتعزيز مبدأ حرية المنافسة.

يمكن تعريف البوابة الالكترونية بأنها " **عبارة عن مدخل موحد لمجموعة كبيرة من الخدمات الإلكترونية أو التطبيقات التي تشترك في نطاق قطاعي موحد لمجموعة كبيرة من الخدمات الالكترونية أو التطبيقات التي تشترك في نطاق قطاعي موحد ، يساعد المواطن على إيجاد جميع الخدمات والمعلومات المتعلقة بالقطاع ، فمن أهم خصائصها أنها تعتبر مدخلا موحدا يسهل الوصول إلى المعلومات و اضفاء صفة الديناميكية على العالم الخارجي**"[5].

و تعتبر البوابات الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية نقطة الوصل بين المصالح المتعاقدة في إطار الصفقات العمومية، حيث تسهل عملية عرض العطاءات وتقديم العروض بطريقة إلكترونية وتهدف هذه البوابة إلى تبسيط الإجراءات وضمان الشفافية والمساءلة في عمليات الصفقات العمومية.

باستقرائنا للنصوص القانونية المنظمة للصفقات العمومية رغم نصهم على البوابة الالكترونية إلا انه لم يرد أي تعريف قانوني للبوابة الالكترونية، غير أن أغلب الدراسات اتفقت على أنها موقع الكتروني متخصص بتجميع المعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية ويسهل عملية الوصول الى المعلومات المتعلقة بالصفقات

[5] عمر قاضي ، نورة بوعلاقة ، نزع الصفة المادية للصفقات العمومية على ضوء تفعيل البوابة الالكترونية للصفقات العمومية ، دراسة مقارنة مع دول المغرب العربي، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، م 08، ع 01 ، جامعة الجلفة ، سنة 2022 ، ص 205.

العمومية وتقديم الخدمات المتعلقة بالقطاع كما يسمح بجمع المعلومات المتعلقة اساسا بالمصالح المتعاقدة و المتعاملين الاقتصاديين وملفاتهم الادارية، الصفقات العمومية المعلن عنها مع تحديد التواريخ الهامة ذات العلاقة بالصفقة، بطاقات الاحصاء الاقتصادي للطالب العمومي، تبادل الوثائق والمعلومات بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين[6].

و عليه تهدف البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية إلى تحقيق مجموعة من المبادئ الأساسية، من بينها تعزيز الشفافية، تكريس مبدأ المساواة بين المتنافسين، ضمان حرية الوصول إلى الطلب العمومي، تحسين فعالية الإنفاق العام، وتبسيط الإجراءات الإدارية وتسريعها، كما تساهم في دعم التحول الرقمي للإدارة العمومية من خلال اعتماد المعاملات الإلكترونية وتقليص الطابع المادي للصفقات، وهو ما يعرف بمبدأ "نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية".

[6] مراحي فايزة الضمانات القانونية لشفافية المنافسة في الصفقات العمومية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق ل.م.د تخصص قانون الضبط الاقتصاد، السنة الجامعية 2024/2023، ص 111، مأخود عن شمس الدين بلعتروس، نرجس صفوة ، حوكمة الصفقات العمومية الالكترونية في التشريع الجزائري – المرسوم الرئاسي 15- 247 ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، م 08 ، ع 02 ، جامعة خنشلة سنة 2021، ص 416 .

المحور الثاني

العمل بالبوابة الالكترونية للصفقات العمومية

تنفيذ الرقمنة في الصفقات العمومية عن طريق استحداث بوابة الكترونية يواجه جملة من التحديات الرئيسية بسبب ضعف البنية التحتية التكنولوجية في القطاع الحكومي ومحدودية التأهيل والتدريب للكوادر العاملة، كما تشمل التحديات القانونية والإدارية المرتبطة بمختلف الإجراءات والتعاملات الرقمية بشكل عام، لذلك وجب الامر معالجة هذه التحديات من أجل إبرام صفقات عمومية فعالة وشفافة .

أولا: محتوى و وظائف البوابة الالكترونية

لقد حدد القرار الوزاري 2013/11/17 في نص المادة 03 منه محتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية، حيث تتضمن العديد من الوثائق والمعلومات والمتمثلة في :

النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية مما يسهل على كل المتعاملين او المهتمين بالصفقات العمومية من العلم بالتعديلات والمستجدات القانونية والتنظيمية التي لها علاقة بهذا القطاع .

الاستشارات القانونية المتعلقة بالصفقات العمومية حيث أن نشر الاستشارات من شأنه أن يحقق نوع من الشفافية والمساواة تحقيقا للعدالة بين جميع المتعاملين الراغبين في الترشح.

قائمة المتعاملين الاقتصاديين الممنوعين والمقصيين من المشاركة في الصفقات العمومية حيث أن الامر يتعلق بالمتعاملين الذين يكونون في وضعية غير قانونية بسبب عدم احترامهم للقوانين والتنظيمات.

البرامج التقديرية لمشاريع المصالح المتعاقدة وقوائم الصفقات المبرمة أثناء السنة المالية السابقة وكذا أسماء المؤسسات أو تجمعات المؤسسات المستفيدة منها.

تقارير المصالح المتعاقدة المتعلقة بتنفيذ الصفقات العمومية فنشر مثل هده التقارير يساعد على معرفة المتعاملين الاقتصاديين الدين أخلوا بالتزاماتهم فيما يتعلق بآجال التنفيذ، والتي تعد من بين حالات الاقصاء من المشاركة[7].

قائمة المؤسسات التي سحبت منها شهادة التصنيف والكفاءة، ويتم سحب شهادة التصنيف و الكفاءة مؤقت أو نهائيا من قبل اللجنة الولائية أو اللجنة الوطنية بعد ارتكاب وقائع خطيرة، كتقديم وثائق مزورة أو عدم احترام تشريع العمل[8].

الأرقام الاستدلالية للأسعار

كل وثيقة أو معلومة لها علاقة بموضوع البوابة كالملفات الادارية للمتعاملين الاقتصاديين ، ملفات و وثائق المصالح المتعاقدة الخاصة بكل صفقة، صحيفة بالأحداث والمستجدات الخاصة بالصفقات العمومية ، بطاقات الاحصاء الاقتصادي للطلب العمومي[9].

مما تم عرضه حول محتوى والمعلومات الواجب نشرها عبر البوابة الالكترونية يظهر لنا جليا أن البوابة الإلكترونية تحتوي على كل ما يحتاجه الاطراف في جميع مراحل الصفقات العمومية سواء فيما يتعلق بالمصالح المتعاقدة أو المتعاملين معها وهو ما يعزز الثقة والشفافية وتكريس العدالة بين مختلف المتعاملين.

[7] مراد عمراني، عادل قرانة، النظام القانوني للبوابة الالكترونية للصفقات العمومية، مجلة الاستاد الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م 6، ع 1، جامعة لمسيلة ، الجزائر ، حوان 2021، ص 671.

[8] مراد عمراني، عادل قرانة، نفس المرجع، ص 672.

[9] مراحي فايزة، المرجع السابق، ص113.

كما تتضمن البوابة الالكترونية جملة من الوظائف تهدف إلى تطوير الخدمات العمومية وتساهم في تحسين العلاقة بين المتعاملين الاقتصاديين و المصالح المتعاقدة و حسب نص المادة 04 يمكن حصرها فيما يلي:

تسجيل المصالح المتعاقدة عن طريق البوابة.

تسجيل المتعاملين الاقتصاديين عن طريق البوابة

بحث متعدد المعايير

التنبيه على المستجدات

تحميل الوثائق

التعهد عن طريق البوابة

تسيير تبادل المعلومات بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين

ترميز الوثائق

تاريخ و توقيت الوثائق

التمرن على التعهد الالكتروني

تاريخ وتوقيت الوثائق المتبادلة بالطريقة الالكترونية: ويسلم وصل استلام يبين تاريخ وتوقيت استلام العروض لكل عرض يرسل بالطريقة الالكترونية أو على حامل مادي الكتروني.

توافقية الانظمة المعلوماتية: اعتماد معايير و مقاييس تسمح لأنظمة معلوماتية مختلفة بالتواصل من أجل تبادل المعطيات.

تأمين أرشفة الوثائق الرقمية بالطريقة الالكترونية.

وعليه تهدف البوابة الإلكترونية إلى تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال تقليص الاعتماد على الوثائق الورقية وتعويضها بإجراءات رقمية سهلة وسريعة، الأمر الذي يؤدي إلى تسريع معالجة الملفات وتقليص الآجال الزمنية المرتبطة بإبرام الصفقات، كما تساهم هذه الرقمنة في تقليل التكاليف، سواء بالنسبة للإدارة أو للمتعاملين الاقتصاديين، نتيجة الحد من التنقلات واستهلاك الموارد المادية.

حيث يؤدي اعتماد الوسائل الإلكترونية إلى تقليل الاتصال المباشر بين مختلف الأطراف، مع توثيق جميع العمليات بشكل رقمي يمكن تتبعه ومراجعته، مما يعزز الرقابة والمساءلة، كما تساعد البوابة في تحسين فعالية الإنفاق العمومي من خلال تمكين الإدارة من اختيار أفضل العروض وفق معايير موضوعية وشفافة.

وعليه تندرج البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية ضمن مسار أوسع يهدف إلى دعم التحول الرقمي للإدارة العمومية، وتجسيد مفهوم الإدارة الإلكترونية الحديثة، بما يتماشى مع متطلبات العصر، ويساهم في تحقيق التنمية وتحسين جودة الخدمات العمومية.

ثانيا: صعوبات العمل بالبوابة الالكترونية للصفقات العمومية

الجزائر كغيرها من الدول تحاول مواكبة التطور الرقمي والاستفادة منه غير أن اعتماد البوابة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية في الجزائر يواجه العديد من التحديات والعقبات، حيث أن التأخر

في اعتماد البوابة الالكترونية حيث تم تفعيلها رسميا ودخلت الخدمة بتاريخ 23 ديسمبر 2021 رغم أنها خطوة هامة لنزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية كان لهذا التأخر أثار سلبية.

كما تبرز صعوبات اعتماد البوابة الالكترونية في التحديات التقنية والأمنية فمن الناحية التقنية، تواجه البوابات الإلكترونية صعوبات في التوافق مع تقنيات متقدمة ومتطورة، وتأمين استمرارية الخدمة وتحديث التكنولوجيا بشكل دوري بسبب قلة الخبرة الرقمية وضعف الأنترانت وغيرها من المشاكل التقنية الاخرى.

كما أن سيطرة المفاهيم التقليدية البروقراطية على أجواء العمل في الادارة وعدم القدرة على تجاوزها يعتبر من أهم الصعوبات أما في الناحية الأمنية، فقد تكون هناك مخاوف بشأن حماية البيانات والمعلومات الحساسة المتداولة عبر هذه البوابات، وضمان سرية وسلامة المعاملات الإلكترونية والتأكد من عدم تعرضها للاختراق والاختراقات السيبرانية، وضعف الحماية القانونية للمعاملات الإلكترونية لعدم ارساء منظومة تشريعية متكاملة تستجيب لمتطلبات العصرنة و عليه تمثل المخاوف الأمنية تحديا كبيرا، إذ تتعرض البيانات والمعاملات الإلكترونية لمخاطر الاختراق أو فقدان المعلومات، مما يتطلب وجود نظم حماية متطورة لضمان سرية المعلومات وسلامة العمليات. ولا يخفى أن مقاومة التغيير تعد عقبة أخرى، حيث يفضل بعض الموظفين والمتعاملين الطرق التقليدية الورقية نتيجة الاعتياد عليها، مما قد يؤخر تبني النظام الإلكتروني بشكل كامل.

و لحداثة التجربة الجزائرية، كان لابد على المشرع الجزائري أن يستفيد من التجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال، خصوصا التشريع الفرنسي الذي اعتمد نظاما قانونيا متكاملا في مجال الالتزام بسرية الوثائق الرسمية، و عدم تسريب المعلومات قبل الآجال المحددة قانونا لعملية فتح العروض، و تتبع الأحداث بإنشاء

صحيفة تسمح بتعقب تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية من حيث التاريخ و التوقيت، و تأمين أرشفة الوثائق الرقمية بالطريقة الإلكترونية مخافة من الضياع أو التلف و الوصال إلى الوثائق المهمة[10].

ورغم هذه الصعوبات، تظل مواجهتها أمرا حاسما لضمان نجاح البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وتحقيق أهدافها في تعزيز الشفافية و تكافؤ الفرص وتحسين فعالية الصفقات العمومية ودعم التحول الرقمي للإدارة العامة.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة، يجب أن نشير إلى أهمية تعزيز استخدام البوابات الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية في الجزائر ،و عليه يجب على الجهات المعنية بتنظيم الصفقات العمومية مراجعة التشريعات والنظم القائمة لتكييفها مع استخدام البوابات الإلكترونية وتسهيل الإجراءات الإدارية و من أجل التعامل بالبوابة الإلكترونية بأكثر فعالية، يجب على المشرع الجزائري معالجة جميع الثغرات التي تضمنها المرسوم رقم 247/15 عند إصداره للنصوص التنظيمية المتعلقة بالقانون الجديد رقم12/23 خاصة بعد تأكيده على إلزامية الاشهار عبر موقعها الرسمي في المادة 46 منه .،وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز التوعية والتدريب للموظفين حول كيفية استخدام هذه البوابات بشكل فعال وآمن.

ولتكريس وتعزيز الرقمنة في الصفقات العمومية، وتكريس ثقافة الشفافية ومكافحة الفساد في المؤسسات العامة ينبغي تحسين الاتصال بالإنترنت وتوسيع نطاق التغطية الرقمية في جميع أنحاء البلاد، لتسهيل الوصول إلى المنصات الإلكترونية.

[10] مراحي، المرجع السابق، ص127. مأخوذ عن مصطفى مخاشف، مدى تأثير الوسائط الإلكترونية على تبادل المعلومات في مجال الصفقات العمومية، مجلة القانون العام الجزائري و المقارن، م7 ،ع 2 ،جامعة جيلالي الياس سيدي بلعباس، نوفمبر 2020 ،ص 104.

يجب على السلطات الجزائرية ضمان تحديث الأنظمة الرقمية بشكل دوري وتقديم تدابير أمان عالية لحماية المعلومات الحساسة المتعلقة بالصفقات.

إن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، إلى جانب تدريب الكوادر على استخدام الأدوات الإلكترونية وتطوير أطر تشريعية داعمة للرقمنة، يمثل ضرورة حتمية لتحقيق إدارة مالية وإدارية أكثر شفافية وفعالية، بما يخدم المصلحة العامة ويعزز الثقة بين الدولة والمواطنين.

تعزيز استخدام البوابات الإلكترونية للصفقات العمومية ليس مجرد خيار تقني، بل هو خطوة استراتيجية نحو إدارة عمومية حديثة وفعالة، تواكب متطلبات التحول الرقمي، وتدعم التنمية المستدامة، وترسخ مبادئ الحكامة الرشيدة في جميع مراحل الصفقات العمومية.

قائمة المراجع

01 المرسوم الرئاسي رقم236/10 المؤرخ في 07 أكتوبر 2010 ، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية ، ج . ر ، ع62،الصادرةبتاريخ ،07 أكتوبر 2010.

02 القرار الوزاري الصادر في 07 نوفمبر 2013 ، المحدد لمحتوى البوابة الالكترونية وكيفيات سيرها و كيفيات تبادل المعلومات بطريقة الكترونية ،ج ر ع21 الصادر في 09 أفريل 2014.

03 المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 1015 و المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام، ج ر، ع 50 ،الصادرة بتاريخ 20 سبتمبر 2015.

04 القانون رقم 12/23 المؤرخ في 5 أوت 2023 ،يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية، ج ر، ع 51 ،الصادرة بتاريخ 6 أوت 2023.

05 عمر قاضي ، نورة بوعلاقة ، نزع الصفة المادية للصفقات العمومية على ضوء تفعيل البوابة الالكترونية للصفقات العمومية ، دراسة مقارنة مع دول المغرب العربي، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، م 08، ع 01 ، جامعة الجلفة ، سنة 2022.

06 مراحي فايزة، الضمانات القانونية لشفافية المنافسة في الصفقات العمومية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق ل.م.د تخصص قانون الضبط الاقتصاد، السنة الجامعية 2024/2023.

07 مراد عمراني، عادل قرانة، النظام القانوني للبوابة الالكترونية للصفقات العمومية، مجلة الاستاد الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م 6، ع 1، جامعة لمسيلة ، الجزائر ، حوان 2021.